

مواصفات غير متطابقة... وحوار بلا أفق طويل الأمد لتغطية المرحلة الانتقالية

ماذا لو مرّ الخميس المقبل من دون ترقية روكز؟

هتاف دهام

تسود درجة غموض عالية هيئة الحوار الوطني التي تستمر بلا أفق أو حلول إلى أجل غير مسمى. ويبدو أن حوار ساحة النجمة الذي أرحبني إلى الأثنين في 26 من الشهر الحالي، لن تعلق جلساته، فهو سيكون حواراً طويل الأمد لتغطية المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمرّ بها المنطقة بآثارها على لبنان. إن أقصى طموح دوامة الحوار إذا تمّ تميرير تسوية الترتيبات العسكرية التي تُبحث على ضفافه، أن يتمّ تفعيل الحكومة وأن تفتح أبواب المجلس النيابي، لأن من شأن ذلك أن يعطي المتحاورين جرعة أوكسجين للانتقال عبر آلية قصيرة من العنوان الرئاسي إلى قانون الانتخاب.

لم يأت حوار مواصفات رئيس الجمهورية أمس، بأي مواقف جديدة، فلم يعلق أحد آمالاً على جولة يوم أمس أو على الجولات اللاحقة، طالما أن كل فريق يزداد تشبهاً أكثر فائتري في مواقفه. وحده رئيس المجلس النيابي نبيه بري لم يعط مواصفاته للترتيب، غير أنه أكد أنه غمز من قناة العوجاج في النظام اللبناني الذي لن يستقيم إلا بإقرار قانون انتخابي على أساس النسبية حصداً تائبداً في هذه النقطة لأول مرة من صديقه رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط.

تمسك رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد في الجلسة بموقفه حول ضرورة انتخاب الرئيس القوي الأكثر تمثيلاً في بيئته، وأن يكون متجنباً للمقاومة، بينما شدّد رئيس الحزب السوري للوفاء إلى مجلس النواب سعيد حرادان على ضرورة أن يجسد الرئيس روحية الحوار لإنقاذ البلد من الشلل. وأن يحمي السيادة الوطنية من الخطر الإسرائيلي والإرهاب.

برز في جلسة أمس اتجاهان: اتجاه عبّر عنه فريق 8 آذار مجتمعاً وواضح إليه رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي ورئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، واتّسع على ضرورة البحث في سلة حلول متكاملة تضم شخص الرئيس وقانون الانتخاب والحكومة وأموراً لاحقة على غرار ما حصل في مؤتمر الدوحة، واتجاه آخر عبّر عنه رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنورة ورئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل والنائب بطرس حرب، جندّ الرض المطلق للبحث في أي بند قبل الانتهاء من بند رئاسة الجمهورية، وأكد أنه عندما يتفق على بند يتمّ التفاوض على الأخرى، وبالتالي فإن هؤلاء الذين يحلمون بأولئك الذين يرفضون منطلق التمسك.

وعليه وصل المتحاورون إلى مكان مسدود بلا إضافات على ما تقدموا به أو على الذي قيل في مواصفات الرئيس، لذلك تمّ الاتفاق على أن يقوم رئيس المجلس النيابي بتجميع الأوراق التي قدمت له أمس، والتي سترسل له اليوم لدراسته ودراسة مواطن الاتفاق والاختلاف عليها ليتمّ البحث عن منفذ يتمّ من خلاله الانتقال إلى الخطوة اللاحقة، لا سيما أن الاختلاف عميق حول نقاط أساسية تتعلق بمفهوم الحيثية الشعبية وتنظر الرئيس المفهوم المقاوية.

ولما كانت المقاطعة بمثابة رئيس ميقاتي التغيير والإصلاح العماد ميشال عون الذي حصل تمثيله في الجلسة، فإن رئيس حزب الكتائب هذد

قدّم اقتراحات «تحفيزية» لحل الأزمة

حزب الله: للاتفاق على برنامج الرئيس وتشريع الضرورة وإزالة العقبات الحكومية

قدم حزب الله مقترحات لحل الأزمة تقوم على إزالة العقبات من أمام عمل الحكومة وعقد جلسات تشريع الضرورة للمجلس النيابي، والاتفاق على برنامج عمل رئيس الجمهورية ليكون الرئيس القوي الملتزم باتفاقات ووضع قانون انتخابات على أساس النسبية.

وفي السياق، رأى نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم في كلمة ألقاها في حفل تخريج طلاب مدارس المصطفى واليتول، في قاعة الجنان، طريق المطار، أن التسوية لا إعادة عمل الحكومة معقولة ومنطقية، داعياً إلى تنفيذ ما اتفق عليه في جلسة الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل و‏في الاتصالات التي قادها الرئيس نبيه بري في جلسات الحوار وفي المناقشات الإعلامية التي كانت تجري لإيجاد هذه التسوية العادية جداً من أجل إعادة الحكومة إلى العمل وهذا ربح للجميع و‏ربح للبنان. ولكن للأسف الحكومة القوي السياسية امتهنت التعطيل لأنه لم يعد لها لا وزن سياسي ولا مستقبل، هم يعطلون ولكن لا يوجدون الحلول».

وقال: «لكن معلوماً أن لبنان وحيد في هذه المنطقة المضطربة، فلا أحد يفكر في ولا في حل مشاكله ولا في مستقبله، وإن لم يفكر اللبنانيون في انتهاز هذه الفرصة للإستقرار السياسي والأمني فسبحسروا». وتابع: «العالم أريد أن أ طرح فكرة جديدة فيها نوع من التحفيز: تعالوا نتنازل في اجتراح الحلول، بدلاً من أن نتحدث عن المشاكل، ونحتل بعضنا بعضاً بمسؤوليات التعطيل. ماذا لديمك يا جماعة 14 آذار ونحن نقول ماذا

جريساتي: عون قال لاءاته ومشى

أكد الوزير السابق سليم جريساتي في بيان أمس، أن «النائب العماد ميشال عون قال لاءاته الغثالث في موضوع الترتيبات العسكرية ومشى لا للرشوة الوظيفية ولا للجائزة الرضية ولا للقباضة».

وأضاف: «اعتقدوا لولمة أن قابل للإلتحاق مع اقتراب موعد التسريح العسكري لمشرحه المستنقح لقيادة الجيش العميد شامل روكز في 15 من الجاري، فيستدرج إلى أوضاع تناقض الميثاق والدستور والقانون، سواء في العمل الحكومي أو العمل التشريعي حال خلو سدة الرئاسة، فإذا بهم وامهون وخاسرون الرهان تلو الرهان، في حين أن لا مغزرة له في الوهم والخسارة. لأنه حان لهم أن يعرفوا هذا القائد وميمنيته ونباته على مواقفه، نادى بالتعيين، أي بممارسة الحكومة صلاحياتها المنصوص عليها في المادة 65 من الدستور، ما يعني أنه طالب بأن تقوم الحكومة بعملها، وأن بهم يلتفون على الحكومة وعلى عمل الحكومة بقرارات وزارية مخالفة للدستور والقانون بتأجيل تسريح القادة العسكريين والامينين، ويمنعون الحكومة أيضاً من ملء الشواغر الأمامية في المجلس العسكري، كي لا يتسرّح الوضع غير الشرعي للمؤجّل تسريحهم، ثم يطالبون بتفعيل عمل الحكومة وتحصين الجيش ضد البليلة».

ورأى جريساتي «أننا نحقا أمام شبكة مصالح لم ترتق يوماً حتى إلى مصاف الطغمة الحاكمة (...) ما جعل الشعب ينتفض عليها، سواء كان حراكاً مدنياً أو شعب لبنان العظيم، أي شعب التيار الذي أعطاه العماد عون موعداً جديداً لقول كلمة الفاصلة، التي أتكروها عليه في 11 تشرين المقبل على طريق قصر بعيدا (...)».

واعتبر جريساتي «أنهم وزعو الأذوار في مابينهم واعتقدوا أننا ناطفون ولا نرصد، في حين أن عمادنا خرج من حوارهم وخلواتهم، وقال: أنا من طالب بالتعيين بادئ ذي بدء وأنتم من اقترحتم الحلول الجزئية والتسويات وما شابه، والتي لن أشارك فيها بأي صفة كانت، بل أنا متلقف وحرصص على ما أتاتي الحلول من ضمن القوانين المرعية الإجراء، على ما يحرص أيضاً العميد المعني الذي يعمله الزمان ضنين. ميثماً وكفى المرء وقعة أن يعادي في ميادين مجده ويعادي» على ما قال يومأشاعر العرب عمر ابوريشة..

وختم جريساتي: «لي مرهفي السياسة ومخضرهميا، كما إلى التركة الحكومية التي لاهي ضضي ومرجعيتها، والفرادي، نقول كلمة واحدة: لن نفعل انقلابكم على ميثاق الشراكة الوطنية والدستور والقانون في الحكومة والتشريع، ولن نجعلكم تستبدون بالبلاد والعباد إلى أجل غير مسمى، ذلك أن الشعب الذي هو صاحب السيادة ومصدر السلطات منوط لأن يقول كلمته فيكم، فمن كان الشعب معه فممن يخاف».

البناء



وكان نائب رئيس مجلس النواب النائب فريد مكارى افتتح الحديث بمواصفات الرئيس قائلاً: «أن يكون الرئيس مسيحياً يعني أن يكون من الأرمن ويكون مثلاً حقيقياً لطائفته، وأن يكون مثلاً لنوابت هذه الطائفة وتقاليدها، أما معيار الشخصية فيأتي مكملاً. وأكد ضرورة «أن يكون جامعاً مقبولاً من مختلف الأطراف وقادراً على التواصل مع الجميع ونابها إليه، وأن لا يتبرد في مواجهة أي انتهاك لسيادة لبنان من إسرائيل أو أي قوة أخرى، وأن يكون لديه قدرة ورؤية لورشة إصلاح، وأن يكون نثليل الكف معروفاً بالنزاهة والاستقامة لمكافئة الفساد، فضلاً عن أننا يجب أن نأخذ في عين الاعتبار الظروف المعينة التي تحثنا إلى شخص معين.

وأشار ميقاتي إلى أن الرئيس يجب أن يعطي صورة أمل أنه قادر على التغيير، وأن يكون مارونياً في الهوية، لبنانياً في الصميم يعطي للمسيحي حقوقه وللمسلم الطمأنينة، مؤتمناً على الدستور، ولا يقبل انتهاكه، يحفظ الميثاق والعيش المشترك، وأن يحارب الفساد ويعمل مع السلطة الإجرائية في ما يتعلق بمكافحة الفقر ووضع حد لهجرة الشباب، وأن يكون قادراً على جمع اللبنانيين وعلى رعاية مصالحهم وتحالفه الماضي لاستخلاص العبر ويحفظ التوازنات الداخلية ويتواصل مع الاغتراب واللبنانيين.

في حين اعتبر النائب فرجية أنه «من البديهيات أن يحافظ الرئيس على السيادة»، لكن الأهم أن يبتنيق من المكون الذي ينتمي إليه، أي أن يكون قوياً في بيئته، مفتاحاً على البيئات الأخرى، مؤمناً بالشاركة الوطنية الحقيقية وقادراً على تحقيقها، متشدداً على «أن هذه النقاط هي الأولوية لطاولة الحوار.

وشدد فرجية على أنه «ضد الرئيس الوسطي، فاتجارب الوسطية غير مشجعة، لا سيما تجربة الرئيس ميشال سليمان الذي في الستينين الأوليين كان معنا فتريق 8 آذار، في الستين الأخرين انضم إلى فريق 14 آذار». وشدد فرجية على «ضرورة الاتفاق على سلة متكاملة تضم شخص الرئيس، قانون الانتخاب، الحكومة والمرحلة المقبلة».

وأشار رئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال ارسلان إلى أن رئيس الجمهورية يجب أن يتمتع بحيثية محترمة وكبيرة و‏في وسطه الشعبي، منفتحاً على الآخرين. وإن أكد أن الحيادي في لبنان كان ممكناً في السابق، لفت إلى «أن استعادة لبنان بعضاً من سيادته يتطلب أن يكون الرئيس ذا حيثية غير مشكوك فيها داخل وسطه الشعبي». وشدد على ضرورة أن يكون صاحب التوجه الوطني والقومي، والترجمة لذلك تكون في المعادلة البهيبة الجيش والشعب والقواومة، وأن يتمتع بنصير واضح لا ليس في تحديد من هو عدو لبنان ومن هو الصديق، بمعنى آخر أن يعترف أن هناك عدواً واحداً هو إسرائيل، ولذلك يجب أن يكون موقفه من إسرائيل متوازياً مع سلوكه». وأكد ارسلان ضرورة «أن لا يكون مسكواً بالفئاض والمعرضاً للملاحقة، وأن يحرص على المؤسسة الوطنية والقوات المسلحة، ويحترم الدستور بالسلك قبل الكلام

الاتحاد العمالي يؤيد ويحضّر لتحركات مطلبية

تظاهرة فجراً أمام منزل سلام تطالب بجلسة حكومية للنفايات و«بدنا نحاسب» تعتصم أمام العدلية وتقدم 3 إخبارات للنيابة العامة

واصلت مجموعات الحراك المدني نشاطها في الشارع عشية التظاهرة المركزية التي ستعقد في السادسة مساء اليوم في ساحة الشهداء، وركز الناشطون مطالباتهم بعقد جلسة حكومية لحل أزمة النفايات، متوعدين بفتح مزيد من الملفات ومحاسبة الفاسدين من خلال القضاء.

وفي السياق، نفذ ناشطون من حملة «بدنا نحاسب» واعتصاماً أمام مخفر قصر العدل في ظل إجراءات أمنية مشددة، مطالبين القضاء بفتح ملفات عدة منها ملف «سوكلين» وما أثير في جلسة الأشغال العامة الأخيرة حول أزمة الكهرياء.

وحمل المعتصمون 3 ملفات تتعلق بـ: حصول معمل سلين على الكهرياء من معمل الجيبة مباشرة من دون رسوم، وملاحقات باتهامات السرعة في الكهرياء والتي أثيرت في لجنة الأشغال العامة، والتحقيق في ادعاء مستشار وزير الطاقة خلال حلقة إذاعية أن «هناك أطرافاً وأشخاصا يستهدفون مؤسسة كهرياء لبنان بهدف تدميرها وإفلاسها للوصول إلى بيعها للقطاع الخاص بأسعار زهيدة».

والتقى المعتصمون النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود والمدعي العام الماللي القاضي علي إبراهيم وقدموا إليه 3 إخبارات في المواضيع المذكورة. وقد باشر إبراهيم تحقيقاته في الإخبار المتعلق بجلسة لجنة الأشغال العامة النيابية من تبادل الاتهامات بالسرقة والسبب في ملف الكهرياء.

وأعلن المحامي و‏اصف الحركة أننا «كنا تقدمنا بإخبارات مباشرة وواضحة تستدعي التحقيق المباشر. وتصرف المدعي العام الماللي في شكل سريع في ما يتعلق بإحالة الملفات إلى المكان اللازم لمواجهتها»، لافتاً إلى «أن ما فتحنا من ملفات جزء من ملفات الفساد التي ستقدم كل يوم، في موضوع الكهرياء وفي مواضيع أخرى».

وأشار إلى أننا «تحركنا عبر القضاء لمحاسبة الفاسدين. وسنمارس رقابة شعبية لنرى ما سنتنتهي إليه الأمور، وعندما يحرك الملف سنبذل الموقف المناسب».

وأعلن الحركة الذي كان التقى نقيب المحامين جورج جريج، أنه سيكون للثقابة موقف من موضوع الحراك وملفات الفساد وسيعمل ذلك في بيان رسمي صادر عن مجلس النقابة والنقيب».
وكان جريج وجه «شبه لوم» لمحامي الحراك على بعض المواقف والتصرفات التي يطلقونها خلال الحراك، معتبراً أن «نجاح أي حراك أو حتى أي ثورة لا يكون بالانقلابات أو بتعليق الدستور وإنعاش الأحكام العرفية، بل باحترام مؤسسات الدولة، والدستور أهمها وأرقعها»، وقال «الثورة مقبولة على الحاكمين وليس على نظام الحكم، الثورة مشروعة على الفساد وليس على قاسد»، والمهم حماية هذا الحراك من كل الأوبئة والجرائم كي لا تاكول الثورة أبناءها».

و‏في نهاية الحراك أمام قصر العدل، شكرت الناشطة في الحملة نعتت بدر الدين و‏اصل الإعلام التي واكبت الاعتصام أمس، والقي الأمانة التي سهلت دخول المعتصمين إلى قصر العدل، وقالت إن «من السكوت عن الفساد والمفسدين قد ولى، لأن الرقابة الشعبية هي أعلى سلطة».
وقالت: «لن نقبل بتخصيص قطاع الكهرياء، رغم المحاولات التي يقوم بها البعض لتزويرها لإدعى الشراكة من المصاهرة» خلال أفاض المؤسسة لتأمين المواطنين إلى المشاركة في اعتصام حملة «بدنا نحاسب» الخامسة من بعد ظهر اليوم الخميس في رياض الصلح لانتظار بعدها نحو الساحات والتجمع مع باقي مجموعات الحراك.

محلّيات سياسية



2005 لم يقبل به رئيساً للجمهورية فحسب، إنما أيضاً لم نستطع أن نشارك في الحكومات». ولفت إلى «أن الشعب يطالب بقانون انتخابات على اساس النسبية وإجراء انتخابات نيابية»، ولفت إلى «ضرورة أن تتوفر معادلة الشراكة الوطنية في شخص الرئيس»، مشدداً على «أن الخرق الجدي في جدار الأزمة يكون بالاحتكام إلى الشعب». ورأى النائب جنبلاط بدوره أنه تمّ ربط انتخاب الرئيس بقانون الانتخاب، ونحن نؤيد القانون النسبي الذي من الممكن أن يكسر الحدة الحاصلة». وتابع «ربما لا تكون في حاجة إلى رئيس قوي في الجمهورية من فريقه، غير أن الوضع الآن لا يسمح بذلك، نحن مضطرون أن نقبل شخصاً يجمع الكل، اليوم ليس طبيعياً أن ينكسر فريق وينتصر آخر»، غامزاً من الأوضاع في سورية والمنطقة ومن سلاح حزب الله. وتابع: «إذا كنا نريد أن نناقرن رئاسة المجلس النيابي برئاسة الجمهورية فهذا غير ممكن، فترئاسة المجلس تحظى بتوافق كامل من الطائفة الشيعية ومن المستحيل أن يأتي أحد ويعارض ذلك، في حين ان المسيحيين منقسمون على أنفسهم ويجب أن يتحملوا المسؤولية»، مضيفاً «إذا اتفق المسيحيون على المرشح لا يمكن للمسلمين أن يرفضوا، لكن ذلك لا يعني انه إذا كان المسيحيون غير قادرين على الاتفاق أن يأتي رئيس لا يمثل حداً أدنى من التمثيل المسيحي، لكن من الطائف إلى اليوم، لم يصل رئيس إلى سدة الرئاسة بحظلي بدعم شعبي مسيحي، هذا الأمر يجب أن يتوقف، لا يمكن أن نستمر بقبول رئيس ينزل علينا بال parachute، يجب أن يحظى بحد أدنى من الدعم». وشدد الجميل

على «ضرورة أن يتمتع الرئيس بالالتزام السياسي، وأن يكون منفتحاً ويؤمن باحترام الآخر، لافتاً إلى ضرورة أن يكون مقبولاً على الأقل من مكؤن أساسي من الطوائف اللبنانية، لأن رفض فريق أساسي له يعني أنه لا يمكن أن يكون توافيقاً»، لذلك يجب أن يكون الرئيس دوماً من فرريقي 8 و14 آذار، وملتزماً بعقدمة الدستور، وأن يتأي بنفسه عن سياسة الحوار، وأن لا يأخذ طرفاً في الصراع الدائر في المنطقة. ولفت الجميل إلى «أن فترة الحرب اللبنانية كانت أفضل من الفترة التي أعقبت الحرب، فنحن لم نستطع أن نمارس الحياة الديمقراطية بشكل طبيعي». وأكد متعان «أن رئيس الكتتل العماد ميشال عون الذي كان يملك 70% من الأصوات في العام

الرئاسة إلى أي بند آخر، فترئاسة الجمهورية هي الباب الأساس للاتفاق حول البنود الأخرى».

أما الجميل فنحذرت من الصراع القائم في المنطقة ولبنان، ولذلك لن يأتي أحد ويفرض وجهة نظره على آخر، صحح أن كل طرف يريد أن يأتي رئيس الجمهورية من فريقه، غير أن الوضع الآن لا يسمح بذلك، نحن مضطرون أن نقبل شخصاً يجمع الكل، اليوم ليس طبيعياً أن ينكسر فريق وينتصر آخر»، غامزاً من الأوضاع في سورية والمنطقة ومن سلاح حزب الله. وتابع: «إذا كنا نريد أن نناقرن رئاسة المجلس النيابي برئاسة الجمهورية فهذا غير ممكن، فترئاسة المجلس تحظى بتوافق كامل من الطائفة الشيعية ومن المستحيل أن يأتي أحد ويعارض ذلك، في حين ان المسيحيين منقسمون على أنفسهم ويجب أن يتحملوا المسؤولية»، مضيفاً «إذا اتفق المسيحيون على المرشح لا يمكن للمسلمين أن يرفضوا، لكن ذلك لا يعني انه إذا كان المسيحيون غير قادرين على الاتفاق أن يأتي رئيس لا يمثل حداً أدنى من التمثيل المسيحي، لكن من الطائف إلى اليوم، لم يصل رئيس إلى سدة الرئاسة بحظلي بدعم شعبي مسيحي، هذا الأمر يجب أن يتوقف، لا يمكن أن نستمر بقبول رئيس ينزل علينا بال parachute، يجب أن يحظى بحد أدنى من الدعم». وشدد الجميل

على «ضرورة أن يتمتع الرئيس بالالتزام السياسي، وأن يكون منفتحاً ويؤمن باحترام الآخر، لافتاً إلى ضرورة أن يكون مقبولاً على الأقل من مكؤن أساسي من الطوائف اللبنانية، لأن رفض فريق أساسي له يعني أنه لا يمكن أن يكون توافيقاً»، لذلك يجب أن يكون الرئيس دوماً من فرريقي 8 و14 آذار، وملتزماً بعقدمة الدستور، وأن يتأي بنفسه عن سياسة الحوار، وأن لا يأخذ طرفاً في الصراع الدائر في المنطقة. ولفت الجميل إلى «أن فترة الحرب اللبنانية كانت أفضل من الفترة التي أعقبت الحرب، فنحن لم نستطع أن نمارس الحياة الديمقراطية بشكل طبيعي». وأكد متعان «أن رئيس الكتتل العماد ميشال عون الذي كان يملك 70% من الأصوات في العام



التظاهرة أمام قصر العدل

مسيرة الفجر

وكانت حملات «طلعت ربحنكم»، «الشعب يريد»، «من أجل الجمهورية»، «شباب 22 آب»، «حلو عنا»، «جايي التغيير»، و«عاشور»، نفذت اعتصاماً فجر أمس أمام منزل رئيس الحكومة تمام سلام في المصيطبة، تحت عنوان «الكوليرا جايي، صار بدنا جلسة»، وأكد المعتصمون أنهم يقومون بواجب إيقاظ سلام «من نومه العميق»، وذلك للقيام بواجبه لناعحية دعوة الحكومة إلى اجتماعات طارئة لحل أزمة النفايات.

وأعلنت الحملات في بيان أنها تحركت في تمام الرابعة والنصف من فجر أمس في تظاهرة مفاجئة وصامتة بالزي الأبيض وبكمامات طبية جابت شوارع بيروت انطلاقاً من جسر الشكلا، وصولاً إلى منزل الرئيس سلام لإيقاظه وبعوته لعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء تحمل بنداً واحداً هو «ملف النفايات»، لإقرار المراسيم المطلوبة لحل الأزمة. ثم توجهت بعدها للتظاهرة إلى السراي الحكومي، ثم إلى وزارة البيئة. وطالبت المجموعات «بعقد الجلسة في أقصى سرعة تكون الأزمة قد بدأت تأخذ منحى خطيراً مع هطول الأمطار».

الاتحاد العمالي يؤيد

إلى ذلك رأى المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في بيان إثر اجتماع موسع برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن، أن حركة الشارع هي «رد فعل محق و‏ديمقراطي وتعبر عن الصرخات التي أطلقها الاتحاد العمالي، بعيداً من محاولات استغلال هذه التحركات من هذا الطرف أو ذاك وقد أكد الاتحاد ريادته لهذه المطالب المشروعة على الدوام».

وأعرب المجلس عن قلقه إزاء «استمرار عجز القوى السياسية المختلفة عن إعادة تكوين السلطة سواء لجهة عدم انتخاب رئيس للجمهورية بعد انقضاء أكثر من ستة وأربعة أشهر، وكذلك التعطيل المتماذي للمجلس النيابي كهيئة تشريعية، فضلاً عن شلل العمل الحكومي، وانعكاس كل ذلك ضرراً مباشراً على مصالح المواطنين».

على مصالح المواطنين».